

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٢٩-٤ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الشبكة الدولية للنساء الليبراليات ونساء من أجل الحرية
والديمقراطية، وهما منظمات غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2011/100



بيان*

أُحرز تقدم هام نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وشهد وصول المرأة إلى التعليم والمشاركة في قوة العمل المأجورة زيادة واعتمدت تشريعات لتعميم المنظور الجنساني وتكافؤ الفرص. وقد ساهمت المرأة إلى حد كبير في توسيع نطاق النمو العالمي في العقود الأخيرة وأصبح دخلها أيضا عاملا مهما لأسرتها المعيشية. لكن، لا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من عملية صنع القرار الاقتصادي. فالنساء يواجهن تدني الأجور، وسوء ظروف العمل ومحدودية فرص العمالة والفرص المهنية. ولا يرد العمل المنزلي والمجتمعي في الحسابات القومية. وتتسبب أيضا ثقافات وعادات ومعتقدات العديد من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم في جهلهم بحقوقهن وفرصهن المكفولة قانونا وتعميم التعليم الابتدائي أبعد ما يكون عن تحقيق الهدف، ولا سيما في أفريقيا وجنوب آسيا، حيث تظل الغالبية العظمى من الأطفال، ومعظمهم من الفتيات غير ملتحقين بالمدارس.

وترى الشبكة الدولية للنساء الليبراليات ضرورة القيام بما يلي: (أ) لإبقاء الفتيات في المدرسة، يجب أن تقدم الحوافز؛ و (ب) لا بد من القضاء على العنف القائم على نوع الجنس في المدرسة وفي الطريق إليها؛ و (ج) لا بد أن تراعى المدارس الابتدائية والثانوية ومراكز التدريب والجامعات الاعتبارات الجنسانية؛ و (د) يجب أن تتمتع الفتيات مثلن مثل الفتيان بالحقوق في الحصول على تعليم جيد النوعية؛ و (هـ) يجب إزالة القوالب النمطية الجنسانية فيما يتعلق بوصول المرأة والفتاة إلى العلوم والتكنولوجيا. ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دورا أساسيا في عرض صورة غير نمطية للمرأة؛ و (و) كفالة أن يكون العمل اللائق قائما على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي؛ و (ز) كفالة ألا تمنع العادات والثقافات النساء من العمل؛ و (ح) تشجيع تقاسم مسؤوليات الأسرة بالتساوي أمر أساسي لعمالة المرأة.

وترى الشبكة الدولية للنساء الليبراليات أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي أنشئت حديثا يجب أن تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني ولذلك تؤكد ضرورة ما يلي:

- أن تُدمج كيانات الأمم المتحدة الأربعة، وهي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، التي تُعالج حقوق المرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي أنشئت حديثا وذلك بصورة تامة

* صدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

- أن تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة الريادة في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني الذي سيخضع للمساءلة
- أن يكون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مجلس استشاري للمجتمع المدني العالمي، من أجل إنشاء الشراكات، فضلا عن الاستفادة من الخبرات والمعارف
- أن تُنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة آليات للتعاون المنتظم والرسمي مع المجتمع المدني، أي المنظمات النسائية في البلدان التي توجد فيها الهيئة أيضا، من أجل تنسيق تنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة والسياسات على أرض الواقع، وفي الوقت نفسه إدارة الأموال على نحو أكثر فاعلية
- أن تُقيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتصالا وثيقا مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتقدم خطط عمل ومبادئ توجيهية لتعميم المنظور الجنساني في بلدانها
- أن تبدأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة إعلامية في جميع أنحاء العالم جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني من أجل تعليم النساء والفتيات على صعيد العالم مثلما تفعل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- أن تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التمويل مثلما تفعل اليونيسيف
- أن تقيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة علاقة وثيقة مع اليونيسيف نظرا لأنشطتهما، في مجال الأطفال وأسرهم.